المجلد: 16 العدد: 02 السنة: جوان 2020 الصفحات 10- 28

البُعد الدّلالي في التّوجِيهِ الصَّرْفِي لِلقِرَاءَاتِ القُرآنيّةِ

عند "ابن جنّي"

The Semantic Dimension in the Morphological Interpretation of the Qur'anic Readings for "Ibn Jinni"

مجاهد منصور مصلح[1]،*

[1] جامعة الوصل (دبي) (الإمارات العربيّة المتّحدة)، Mjmj585@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/07/03 تاريخ القبول: 2020/07/28

الكلمات المفتاحية:
البُعْد؛
الدّلالة؛
التّوجيه؛
الصّرف؛
التنكير والتّعريف؛

الملخص:

تتناول هذه الدراسة الربط بين مستويين لغويين، هما الصرف والدلالة، فهي تهدف إلى إبراز التفاعل الحاصل بين الوظيفة الصرفية والوظيفة الدلالية، وذلك من خلال تناول أهم الظواهر الصرفية التي يعتمد توجيهها على المعنى، كالتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، التي تناولها "أبو الفتح ابن جني" في كتابه "المحْتَسَب" متبعة المنهج الوصفي التحليلي. وقدتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: بروز الدلالة الصرفية بشكل جلي في مسألة العدول الصرفي، وأن فكر النحاة الأوائل، – غالبا – لا ينفكّ عن الربط بين الجانب الصرفي والجانب الدلالي -كما هو الحال في تضامّ بقية مستويات التحليل اللغوي.

Keywords:
dimension, significance, interpretation, morphology, indefiniteness & definiteness,

ABSTRACT:

This study deals with the link between two linguistic levels: morphology and semantics. It aims to highlight the interaction between the morphological function and the semantic function by examining the most important morphological phenomena which interpretation depends on meaning, such as definiteness and indefiniteness; masculinity and femininity that were addressed by Abu Al-Fath (Ibn Jinni) in his book "Al-Muhtaseb". The study followed the descriptive and analytical method. The most important findings of the study involve: the emergence of the morphological significance clearly in the morphological deviation, and that the early grammarians' thought often links between morphology and semantics as is the case with the remaining linguistic analysis' levels.

مُقَدِّمَةُ:

شهد النحو العربي عبر تاريخه الطويل روّدًا قادوا مسيرته الحافلة بالعطاء، ووثقوا أسسه وقواعده. وتفننوا في الكشف عن أساليبه وتعبيراته، وحاول عدد منهم تجاوز ذلك إلى سبر أغوار تلك الأساليب، وإماطة اللثام عن مقاصدها وأغراضها الأسلوبية.

وكان "سيبويه" إمام هؤلاء، فقد أرسى معظم أصول هذا العلم، ورسخ الكثير من أسسه، وبدأت على يديه "نظرية التّفاعل النَّحوي الدِّلالي" فقيامه بتقسيم الكلام ـ الذي يسميه الكلم ـ إلى مستقيم ومحال وغيرهما لدليل واضح على إدراكه الواعي بمدى الترابط والتضام القائمين بين فرعي أساسيين لعلم اللغة، هما النحو والدلالة.

وجاء "ابن جنّي" ـ فيلسوف العربية ـ فأكمل ما بدأه "سيبويه" وغاص في أعماق اللغة بمستوياتها المختلفة ـ أصواتا، وأبنية، وتراكيبا، ودلالة ـ وأسس الكثير من المقولات اللغوية التي انطلقت منها عدد من النظريات اللسانية المعاصرة. وبنى عليها عدد من اللغويين تحليلاتهم وتناولهم للظواهر اللسانية ـ متجاوزا حدود فلسفة النحو الصناعية إلى فضائه الدلالي وتعبيراته الأسلوبية. محاولا تفسير التحولات الصوتية والصرفية والتركيبية. وأكثر ما برز ذلك في توجيهه للقراءات القرآنية في كتابه "المحتسب". فكان هذا باعثا على محاولة الكشف عن منهجه في ذلك التوجيه، والوقوف على تحليلاته وتخريجاته النحوية والدلالية لتلك القراءات، وتميزه فيها.

وقد ارتأيت أن تأتي الدراسة على نمط عرض أهم الظواهر الصرفية ـ تحت عناوين فرعية ـ تتضمن تخريجات "ابن جني" لبعض القراءات الشاذة ومنهج توجيهه لها، والوقوف على مقاصدها وأغراضها. وقد اكتفيت بنماذج من تلك التخريجات، لكثرتها، وركزت على ما يبرز التفاعل الحاصل بين الجانبين الصرفي والدّلالي.

الدلالة الصرفية:

يقصد بها المعنى المستفاد من الصيغة الصرفية، وهذه الصيغة هي ذلك الوزن المعين لدلالة معينة، وتكون هي المقصودة من اختيارها من بين الصيغ والأوزان الأخرى. وتتناول هذه الدلالة الجوانب الشكلية للصيغ الصرفية، كما تتناول دلالات الزوائد الملتصقة بهذه الصيغ، سواء ما كان منها في أول الكلمة، أو في وسطها، أو في آخرها.

فلكل بنية دلالة معينة، والبنية أو الصيغة أهم مرجع يحدد نوع الكلمة وجنسها، من حيث كونها اسما أو فعلا أو حرفا، ثم تحديد نوعها من حيث الاشتقاق والجمود. وكل نوع منها له صيغة فرعية ذات دلالة معينة، فدلالة صيغة "سامع" مثلا تختلف عن صيغة "سماع" و"سميع" و"مسموع" إلخ..

ومن أنواع الدلالة الصرفية تقسيم الكلمات إلى مجموعات تربط بين أفرادها دلالة خاصة، من ذلك ما نقله "ابن جني" عن "سيبويه" أن المصادر التي على وزن "فعلان" تدل على الاضطراب والحركة، نحو الغليان والغثيان[1]. ومنها المصادر الرباعية المضعفة التي تأتي للتكرير، نحو الزعزعة، والقلقة، والصعصعة، كما جعلوا منها "استفعل" في اكثر الأمر للطلب، نحو استسقى، واستطعم، واستوهب[2].

كما يذكر "ابن جني" أن العرب جعلت تكرير العين دليلا على تكرير الفعل، فقالوا: قطّع وكسّر، وفتّح وغلّق، وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلة على المعاني، فجعلوا اللفظ القوي دالا على قوة الفعل[3].

فنلاحظ أن الدلالة الصرفية تختلف باختلاف الصيغة، وهذا ما يجعل هذه الظاهرة من أهم مظاهرا الثراء اللغوي. فهذه الدلالة تعتمد على ما تؤديه الصيغ الصرفية وأبنيتها من معانٍ، والتحليل الصرفي مقدمة للتحليل النحوي، وهما متلازمان؛ كونه يهتم ببنية الكلمة من أجل توظيفها في مقاصد التركيب النحوي، وعلى حد "ابن جني" فالتصريف إنما هو معرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، فمن الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة"[4].

وتظهر القيمة الأسلوبية لتلك الصيغ بمقدار مساهمتها في المعاني النحوية، ومقاصدها الأسلوبية، والأغراض البلاغية. وهذا ما سيتم تناوله في هذه الدراسة من خلال بعض الظواهر الصرفية، وذلك على النحو الآتي:

1ـ ظاهرةالتذكير والتأنيث:

تعد ظاهرة التذكير والتأنيث من أكثر الظواهر اللغوية إشكالا وتناولا، فقد صنف اللغويون فيها مؤلفات عدة، وحاولوا ضبط مسألة الأصل والفرع فيها، كما حاولوا تحديد علامات التأنيث وضبطها، وكذلك معرفة القياسي منها والسماعي.

وقد فرقت العربية بين المذكر والمؤنث، فتركت المذكر على حاله وأصله، ووضعت للمؤنث علامات يعرف بها سميت علامات التأنيث، كما فرقت بينهما في بعض الأسماء كالإشارة والموصول والضمائر[5].

وقد اهتم علماء اللغة بمعرفة المذكر والمؤنث، وعدوا ذلك من باب الفصاحة، بل قدم بعضهم معرفته على معرفة الإعراب، يقول أبو حاتم السجستاني: "وأول الفصاحة معرفة التأنيث والتذكير في الأسماء والأفعال..[6]. ويذكر في موضع آخر أن "معرفة التأنيث والتذكير ألزم من معرفة الإعراب، وكلتاهما لا زمة"[7]. ومن مظاهر اهتمامهم بهذه الظاهرة كثرة المؤلفات التي تناولتها[8].

وقد تناول كثير من النحاة هذه الظاهرة في القرآن الكريم، رابطين بين طرفيها التركيبي والدلالي، محاولين تفسير ورود بعض الألفاظ مذكرة مرة ومؤنثة أخرى، أو توجيه اختلاف بعض القراءات في الآية الواحدة. فنجد الأنباري يتساءل عن سبب دخول واو جمع المذكر في لفظة "النمل" التي هي جمع مؤنث، يقول: "فإن قال قائل: كيف قال جلّ ثناؤه: {حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ} النمل (18)، فأدخل الواو في جمع المؤنث، ولم يقل ادخلن مساكنكنّ؟ قيل له: لما خبر عن النمل بالقول، والقول سبيله أن يكون للناس أجراهنّ مجرى الناس. وكذلك قال عز وجل ـ يعني الأصنام: {قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ} الشعراء(73_72) ولم يقل: هل يسمعنكم أو ينفعنكم، لما ذكرنا من أنهن إذا وصفن بأوصاف الناس جرين مجرى الناس، وكذلك قال جل ثناؤه: {وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ} فصلت (21)، ولم يقل: شهدتن، وقال: {قالوا أنطقنا الله} ولم يقل "قلن" لما مضى من التفسير[9].

ويتساءل الإمام "السهيلي" عن سبب تذكير اللفظة القرآنية في موضع وتأنيثها في موضع آخر. وذلك في حالة جواز الوجهين . فما الحكمة في ذلك، حيث نجد أن اللفظة "أخذ" التي وردت في قصة إهلاك قوم النبي "شعيب" عليه السلام مؤنثة، قال تعالى: {وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ} هود (94)، بينما وردت هذه اللفظة في قصة قوم "صالح" عليه السلام مذكرة ، قال تعالى: {وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ} هود (67)، فيجيب بأن الصيحة في قصة صالح في معنى العذاب والخزي، إذ كانت منتظمة بقوله تعالى: {ومن خزي يومئذ} هود (66)، فصارت الصيحة عبارة عن ذلك الخزي وعن العذاب المذكور في الآية، فقوي التذكير، بخلاف الأخرى[10]. وفي موضع آخر يبين الفرق بين إثبات التاء في قوله تعالى: {فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ}النحل (36)، وحذفها في قوله تعالى: {فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ} الأعراف (30). "فالفرق بين الموضعين المتقدمين لائح من وجهين، أحدهما لفظي والآخر معنوي. أما اللفظي فهو أن الحروف الحواجز بين الفعل والفاعل في قوله: {حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ} أكثر منها في قوله: {حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ}، وقد تقدم أن الحواجز بين الفعل والفاعل كلما كثرت كان حذف التاء أحسن. وأما الفرق من جهة المعنى فإن "من" في سورة النحل واقعة على الأمة، وهي مؤنثة لفظا، ألا تراه يقول سبحانه: {وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا} النحل (36)، ثم قال تعالى: {وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ} النحل (36)، أي من الأمم أمم ضلت أو حقت عليها الضلالة، ولو قال بدل ذلك: "ضلت" لتعينت التاء، ومعنى الكلامين واحد، وإذا كان معنى الكلامين واحدا كان إثبات التاء أحسن من تركها؛ لأنها ثابتة فيما هو فيما هو في معنى الكلام. وليس كذلك قوله تعالى: {فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُۚ} الأعراف (30)؛ لأن معناه: وفريقا ضلوا، بغير تاء اللفظ، فليحسن حذفها إذاً فيما هو في معناه.."[11].

أما "ابن جني" فله جهود متميزة في هذه الظاهرة، حيث إنه تناولها في مؤلف خاص، سماه "المذكر والمؤنث"[12]، وتعرض لها كذلك في كثير من مؤلفاته اللغوية، وقد خصص لها باب كاملا في كتابه "الخصائص" بعنوان "حمل ظاهر اللفظ على معقود المعنى، وترك الظاهر إليه"، وذلك ضمن قضايا متشابه، مثل إفراد الجماعة، وجمع المفرد، وغيرها. وقد جعله من شجاعة العربية، واتسمت جهوده تلك بالجانب النظري أكثر من التطبيقي، كسائر معظم النحاة . إلا أنه تعرض لهذه الظاهرة في كتابه "المحتسب" القائم على توجيه القراءات القرآنية، وتلمس أوجه اختلافها، ورد ذلك إلى المعنى والدلالة. ومن أهم مظاهر هذا التوجيه، النماذج الآتية:

1- قال تعالى: {بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ} الأنعام (101). قرأ إبراهيم: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ } بالياء. يقول "ابن جني" إن التذكير هنا يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون في"يَكُنْ" ضمير اسم الله، أي لم يكن الله له صاحبة، وتكون الجملة (له صاحبة) خبر كان.

الثاني: أن يكون في (يكن) ضمير الشأن، والحديث على شريطة التفسير. وتكون بعده تفسيرا له خبرا، كقولك: كان زيدٌ قائمٌ، أي: كان الحديث والشأن زيدٌ قائمٌ.

الثالث: أن تكون "(صاحبة) اسم كان، وجاز التذكير هنا للفصل بين الفاعل والفعل بالظرف، الذي هو خبر، كقولنا: كان في الدار هند[13].

وابن جني يتوسع في تذكير الفعل الناقص "كان" مع المؤنث أكثر من الفعل التام، كما في قولهم: "قام في الدار هند"؛ لأن الفعل التام مع فاعله تضاما حتى أصبحا كالشيء الواحد؛ لأن كل واحد منهما لا يستغني عن صاحبه، فتأنيث الفعل إيذانا بأن الفاعل الموقع بعده مؤنث، وليس كذلك حالة "كان" وأخواتها؛ لأنها مع اسمها ليست كالجزء الواحد؛ لأنك لو حذفت "كان" لاستقل ما بعدها برأسه؛ لأنها تدخل على ما أصله مبتدأ وخبر. بخلاف الفعل التام فلو حذفت الفعل لانفرد الفاعل جزءا برأسه، فلم يستقل بنفسه استقلال الجملة بعد "كان بنفسها، فلما لم تقوَ حاجته إلى "كان" قوة حاجة الفاعل إلى الفعل انحطت رتبته في حاجته إلى "كان" فامتاز منها امتيازا قد أحطنا به [14].

فنلاحظ أن بن جني قد وجه قراءة تذكير الفعل "تكن" في الآية السابقة بأكثر من تخريج، بعضها ينطلق من الجانب النحوي الدلالي، كما هو واضح في الوجه الأول والثاني، والآخر يغلب عليه الجانب النحوي الصناعي، وهو واضح في الوجه الثالث.

2. قال تعالى: {وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ}: النور(35)، قرأها ابن عباس (ولولم يمسسه نار) بالياء. قال أبو الفتح هذا حسن مستقيم ؛ وذلك لأن هناك شيئين حسنا التذكير هنا: أحدهما الفصل بالهاء، والآخر أن التأنيث ليس بحقيقي. فهو نظير قول الله سبحانه {وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ} هود: (67)، بل إذا جاز تذكير فعل الصيحة مع أن فيها علامة التأنيث فهو مع النار التي لا علامة تأنيث فيها أمثل.

فأما قولهم: "نعم المرأة هند" بالتذكير فإنما جاز . وإن كان التأنيث حقيقيا ولا فصل هناك . من قبل أن المرأة هنا ليست مقصودا قصدها، وإنما هي جنس؛ لأنها فاعل نعم، والأجناس عندنا إلى الشياع والتنكير[15].

فقد تناول "ابن جني" تذكير الفعل مع المؤنث، مستشهدا ببيتين للمسألة، وأشار إلى أنّ الفاعل إذا كان مضمرا في فعله، وكان الفاعل مؤنثا حقيقيا قبح التذكير معه، ويسوغ إذا كان الفاعل مظهرا، حيث يقول: "وإذا أضمر الفاعلُ في فعله وكان الفاعل مؤنثا لم يحسن تذكير فعله حُسْنَه إذا كان مظهرا؛ وذلك أن قولك: قام هند أعذر من قولك: هند قام، من قبل أن الفعل منصبغ بالفاعل المضمر فيه أشد من انصباغه به إذا كان مظهرا بعده. فقام هند – على صبغة – أقرب مأخذا من هند قام لما ذكرناه؛ وذلك أنك إذا قلت: قام فإلى أن تقول: هند فاللفظ الأول مقبول غير ممجوج؛ لأن الفعل أصل وضعه على التذكير فإذا قلت: هند قام فالتذكير الآتي من بعده مخالف للتأنيث السابق فيما قبل، فالنفس تعافه لأول استماعه. وقولك: قام هند، النفس تقبل تذكير الفعل أول استماعه إلى أن يأتي التأنيث فيما بعد. وقد سبق تذكير الفعل على لفظ غير مأبي ولا مرذول، ورد الغائب ليس كاستئناف الحاضر، فذلك فرق"[16].

نلحظ أن توجيه: ابن جني السابق يجمع بين مراعاة الجانب الصناعي الشكلي والجانب الدلالي، حيث إن توجيه التذكير في الآية السابقة ينطلق من التضام الحاصل بين الفعل وفاعله، وأن هذا التضام ذو مستويين هما:

. التضام القائم بين الفعل وفاعله المظهر.

. التضام الحاصل بين الفعل وفاعله المضمر. ففي هذا المستوى يكون التضام أقوى وأمكن؛ ولذلك يضعف تذكير الفعل مع هذا النوع من الفاعل، ويصح في الحالة الأخرى.

3. ومن ذلك: قوله {فَانْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ} الروم: (50)، قرأ الجحدري وابن السميفع وأبي حيوة "أثَر رَحْمَةِ اللَّهِ كيْفَ تُحْيِي" بالتاء.

قال أبو الفتح ذهب بالتأنيث إلى لفظ "الرحمة" ولا تقول على هذا: أما ترى إلى غلام هند كيف تضرب زيدا؟ بالتاء وفرق بينهما أن الرحمة قد يقوم مقامها أثرها، فإذا ذكرت أثرها فكأن الغرض في ذلك إنما هو هي. تقول: رأيت عليك النعمة، ورأيت عليك أثر النعمة، ولا يعبر عن هند بغلامها. ألا ترى أنك لا تقول رأيت غلام هند وأنت تعني أنك رأيتها؟ وأثر النعمة كأنه هو النعمة"[17].

4. قال تعالى: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ} سبأ: (3) قرأ هارون عن طُلَيْق المعلِّم قال: سمعت أشياخنا يقرؤون: "لَيَأْتِيَنَّكم"، بالياء.

فجاز التذكير هنا بعد قوله تعالى: {لا تَأْتِينَا السَّاعَةُ}، لأن المخوف منها إنما هو عقابها، والمأمول ثوابها؛ فغلب معنى التذكير الذي هو مَرْجو أو مخوف؛ فذكَّر على ذلك وإذا جاز تأنيث المذكر على ضرب من التأول كان تذكير المؤنث – لغلبة التذكير – أحرى وأجدر.

وحكى الأصمعي عن أبي عمرو قال: سمعت رجلا من اليمن يقول: فلان لغوبٌ، جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة. وهذا من أعرابيٍّ جافٍ هو الذي نبه أصحابنا على انتزاع العلل. وكذلك ما يجري مجراه فاعرفه، وكذلك الآية المقدم ذكرها[18].

- قال تعالى: {تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ} الأحقاف: (25)، قرأ الحسن وأبي رجاء والجحدري وقتادة وعمرو بن ميمون والسلمي ومالك ابن دينار والأعمش وابن أبي إسحاق، واختلف عن الكل إلا أبا رجاء ومالك بن دينار: "لا تُرَى"، بالتاء مضمومة، "إِلَّا مَسَاكِنُهُم"، بالرفع. وقرأ الأعمش: "إِلَّا مَسَاكِنُهُم"، وكذلك يروى عن الثقفي ونصر بن عاصم.

أما "ترى"، بالتاء ورفع "المساكن" فضعيف في العربية، والشعر أولى بجوازه من القرآن؛ وذلك أنه من مواضع العموم في التذكير، فكأنه في المعنى لا يرى شيء إلا مساكنهم. وإذا كان المعنى هذا كان التذكير لإرادته هو الكلام.

فأما "**ترى**" فإنه على معاملة الظاهر، والمساكن مؤنثة، فأنث على ذلك. وإنما الصواب "ما ضرب إلا هند"، ولسنا نريد بقولنا: أنه على إضمار أحد وإن هند بدل من أحد المقدر هنا، وإنما نريد أن المعنى هذا؛ فلذلك قدمنا أمر التذكير. وعلى التأنيث، قال ذو الرمة:

يرى النَّحـزُ والأجـرازُ مـا في غروضـــها فـما بقيــتْ إلا الصُّــدورُ الجــراشـعُ

وهو ضعيف، على ما مضى[19].

2ـ ظاهرةالتنكير والتعريف:

قد يكون التعبير بالنكرة مقصوداً في موضع معيَّن من السياق، ولا يؤدي معناها لفظ آخر في هذا المقام؛ ذلك لأن مقتضيات السياق ومحدّدات المعنى هي الأساس الأول الذي تعتمد عليه إنشائية التراكيب في العربية. والأمر ذاته ينطبق على مواضع اختيار المفردة في التعريف في هذه السياقات التركيبية، ومقاصد التوظيف الجمالي التي سار عليها النص القرآني . في توظيفه لسياقات التعريف والتنكير داخل البنى التركيبية للنص القرآني . في غاية الدقة فإنّ مجيء لفظ في القرآن معرفة، ومجيء لفظ آخر نكرة، ومجيء لفظ في موضع معرفة ونكرة في موضع آخر، لم يكن مصادفة في القرآن، إنما هو مقصود في كل موضع ، وجيء به على تلك الحالة لينسجم مع السياق الذي ورد فيه ، ويتناسق معه"[20].

وممن تأمل في هذه الظاهرة اللغوية، وحاول سبر أغوار مقاصدها الأسلوبية، الإمام الزمخشري، فقد تناول بعضا من مظاهر ها في بعض الآيات القرآنية، ففي قوله تعالى: {غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ} غافر: (3)، يقول: "فإن قلت: كيف اختلفت هذه الصفات تعريفا وتنكيرا والموصوف معرفة يقتضي أن يكون مثله معارف؟ قلت: أما "غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ" فمعرفتان؛ لأنه لم يرد بهما حدوث الفعلين، وأنه يغفر الذنب ويقبل التوب الآن، أو غدا، حتى يكونا في تقدير الانفصال فتكون إضافتهما غير دقيقة، وإنما أريد ثبوت ذلك ودوامه، فكان حكمهما حكم إله الخلق ورب العرش. وأما "شديد العقاب" فأمره مشكل؛ لأنه في تقدير: شديد عقابه، لا ينفك من هذا التقدير، وقد جعله الزجاج بدلا. وفي كونه بدلا وحده بين الصفات نبوّ ظاهر، والوجه أن يقال: لما صودف بين هؤلاء المعارف هذه النكرة الواحدة، فقد آذنت بأن كلها أبدال غير أوصاف...، ويجوز أن يقال: قد تعمد تنكيره، وإبهامه للدلالة على فرط الشدة، وعلى ما لا شيء أدهى منه وأمر لزيادة الإنذار. ويجوز أن يقال: هذه النكتة هي الداعية إلى اختيار البدل على الوصف إذا سلكت طريقة الإبدال"[21].

ويذكر الزملكاني: أنه "قد تحسن النكرة في محل لا تحسن المعرفة، كما في قوله تعالى: {وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ} {البقرة: 96}، إذ لا يستقيم حرصهم على الحياة؛ لأنها حاصلة، بل على الازدياد منها. فإن قلت: لم نكر "السلام" في قوله تعالى: {وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا}{مريم: 15}، وعرف في قوله: {وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا}{مريم: 33}، قلت: لأن الأول سلام من الله، وسلام ما منه كاف، بخلاف "سلام" عيسى "عليه السلام فإنه طالب لنفسه، فليكن المطلوب في أعلى المراتب[22].

وليس من سبيل إلى فهم أسرار هذا التلوين سوى تدبّر سبل الأداء لهذا السياق، ومفرداته التركيبية في ضوء النظم الكلي لهذه السياقات. والقراءات القرآنية وظّفت هذه الفنية الجمالية بدقة متناهية، انسجمت مع محدّدات

السياق ومتطلبات المعنى، وأثمرت في تعاضدها مع النسيج القرآني في إثراء الدلالة المبتغاة من توظيف مثل هذا التلوين بالتعريف والتنكير[23].

ـ قال تعالى:{اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ}الفاتحة (6). قراءة الحسن رضي الله عنه: (اهدنا صراطًا مستقيمًا). قال أبو الفتح: ينبغي أن يكون أراد – والله أعلم – التذلل لله سبحانه، وإظهار الطاعة له؛ أي : قد رضينا منك يا ربنا بما يقال له: صراط مستقيم، ولسنا نريد المبالغة في قول من قرأ: "الصراط المستقيم" أي: الصراط الذي شاعت استقامته، وتُعولمت في ذلك حاله وطريقته، فإن قليل هذا منك لنا زاك عندنا وكثير من نعمتك علينا، ونحن له مطيعون، وإلى ما تأمر به وتنهى فيه صائرون، وزاد في حسن التنكير هنا ما دخله من المعنى؛ وذلك أن تقديره: أَدِمْ هدايتك لنا؛ فإنك إذا فعلت ذلك بنا فقد هديتنا إلى صراط مستقيم؛ فجرى حينئذ مجرى قولك: لئن لقيتَ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لتَلْقَينَّ منه رجلًا متناهيًا في الخير، ورسولًا جامعًا لسبل الفضل؛ فقد آلت به الحال إلى معنى التجريد؛ كقول الأخطل:

بِنَـزوةِ لـصٍ بـعـدمـا مـرَّ مُـصْعَـبٌ بـأَشعـثَ لا يُـفْـلَي ولا هو يُقمَـل[24]

ومصعب نفسه هو الأشعث. وأنشدنا أبو علي:

أفـاءتْ بـنـو مـروانَ أَمسِ دمـاءَنا وفي الله إن لم ينصفوا حَكَمٌ عدلُ[25]

وهو سبحانه أعرف المعارف، وقد سماه الشاعر حكمًا عدلًا، فأَخرج اللفظ مخرج التنكير، فقد ترى كيف آل الكلام من لفظ التنكير إلى معنى التعريف، وفيه مع ذلك لفظ الرضا باليسير، فإذا جاز أن يَرضى الإنسان من مخلوق مثله بما رضي به الشاعر من محبوبه بما دل عليه قوله، أنشده ابن الأعرابي:

وإنـي لأَرضـى منـك يا ليـلُ بالـذي لـو أبـصره الواشي لـقـرَّت بـلا بِلُـهْ

بـلا وبـأن لا أستـطيـع وبالْـمُنـى وبـالـوعـد حتى يـسأم الوعـد آملـه

وبـالنـظـرة العَـجْـلى وبالحـول تنقـض أواخـره لا نـلـتـقي وأوائـلـه[26]

ونظائره كثيرة، قديمة ومولدة...، كان العبد البر والزاهد المجتهد أحرى أن يسأل خالقه – جلّ وعزّ – مقتصدًا في سؤاله، وضامنًا من نفسه السمع والطاعة على ذلك من يأمره.

ويؤكد عندك مذهب من أنشدته آنفًا، ما حدثنا به أبو علي قال: لما قال كُثير:

ولسـت بِـراضٍ مـن خليلـي بـنـائلٍ قـلـيـلٍ ولا راضٍ لـه بـقـلـيـلِ

قال له ابن أبي عتيق: هذا كلام مُكافئ، هلا قلت كما قال ابن الرقيات:

رُقَـيَّ بِـعَـمْـرِكُـمْ لا تـهـجـريـنـا ومـنّـيـنـا المـنـى ثـم امطـلـيـنـا

وعليه قوله الله عز اسمه: {وَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا}؛ أي: هديناهم من نعمتنا عليهم، ونَظَرِنَا لهم صراطًا مستقيمًا[27].

ـ قال تعالى:{وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ} الأنفال: (35)، رُوي عن عاصم أنه قرأ: "وَمَا كَانَ صَلاتَهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ" نصبًا "إِلَّا مُكَاءٌ وَتَصْدِيَةٌ" رفعًا، رواه عبيد الله عن سفيان عن الأعمش أن عاصمًا قرأ كذلك.

قال الأعمش: وإن لحن عاصم تلحن أنت، وقد رُوي هذا الحرف أيضًا عن أبان بن تغلب أنه قرأ كذلك. فلسنا ندفع أنَّ جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة قبيح، فإنما جاءت منه أبيات شاذة، وهو في ضرورة الشعر أعذر، والوجه اختيار الأفصح الأعرب، ولكن من وراء ذلك ما أذكره:

اعلم أن نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته، ألا ترى أنك تقول: "خرجت فإذا أسدٌ بالبابِ"، فتجد معناه معنى قولك: "خرجت فإذا الأسدُ بالبابِ"، لا فرق بينهما، وذلك أنك في الموضعين لا تريد أسدًا واحدًا معينًا، وإنما تريد: "خرجت فإذا بالباب واحدٌ من هذا الجنس" وإذا كان كذلك جاز هنا الرفع في {مُكَاءً وَتَصْدِيَةً} جوازًا قريبًا، حتى كأنه قال: وما كان صلاتَهم عند البيت إلا المكاءُ والتصديةُ؛ أي: إلا هذا الجنس من الفعل، وإذا كان كذلك لم يجرِ هذا مجرى قولك: كان قائم أخاك، وكان جالس أباك؛ لأنه ليس في جالس وقائم من معنى الجنسية التي تلاقى معنيا نكرتها ومعرفتها على ما ذكرنا وقدمنا.

وأيضًا فإنه يجوز مع النفي من جعل اسم كان وأخواتها نكرة ما لا يجوز مع الإيجاب، ألا تراك تقول: ما كان إنسان خيرًا منك، ولا تجيز: كان إنسان خيرًا منك؟ فكذلك هذه القراءة أيضًا، لَمَّا دخلها النفي قَوِي وحسن جعل اسم كان نكرة، هذا إلى ما ذكرناه من متشابهة نكرة اسم الجنس لمعرفته؛ ولهذا ذهب بعضهم في قول حسان:

كـــأَنَّ سـبـيـئـةً مـن بيـــت رأسٍ يـكـــونُ مـــزاجَـهـــا عسـلٌ وماءُ

إنه إنما جاز ذلك من حيث كان عسل وماء هما جنسان، فكأنه قال : يكون مزاجَها العسل والماء، فبهذا تسهل هذه القراءة، ولا يكون من القبح واللحن الذي ذهب إليه الأعمش على ما ظنّ[28].

3ـ ظاهرة التخفيف والتضعيف:

قد تأتي اللفظة في القرآن الكريم مخففة مرة ومضعفة أخرى، وظاهرها يوحي بأنها بمعنى واحد، كما في صيغتي "فعَل" و"فعّل" نحو: أنْجَى ونجّى، وخَطَفَ وخَطَّف، وقَطَع وقَطّع. وأنْزَل ونزّل. جاء في "ملاك التأويل" في قوله تعالى: { نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ} آل عمران(3)، إن لفظ "نزّل" يقتضي التكرار لأجل التضعيف، نقول: "ضرَبَ" مخففا لمن وقع منه ذلك مرة واحدة، ويحتمل الزيادة، والتقليل أنسب وأقوى. أما إذا قلنا: "ضرّب" بتشديد الراء فلا يقال إلا لمن كثر ذلك منه، فقوله تعالى: "نزّل" يشير إلى تفصيل المنزل وتنجيمه بحسب الدواعي، وأنه لم ينزل دفعة واحدة.

أما لفظ "أنزل" فلا يعطي ذلك إعطاء "نزّل" وإن كان محتملا، وكذلك جرى في أحوال هذه الكتب، فإن التوراه إنما أوتيها موسى عليه السلام جملة واحدة في وقت واحد.. أما الكتاب العزيز فنزل مقسطا من لدن ابتداء

الوحي... وقال تعالى: {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ } النساء: (136)، والمراد التوراه[29].

وقد حاول كثير من المفسرين استكناه السر في هذا التحول، فذهب أكثرهم إلى أنّ صيغة "فعّل" هي للمبالغة والتكثير، والقرآن الكريم إنما نزل نجما نجما على عشرين سنة بخلاف الكتابين قبله، فقد نزل كل منهما جملة، ولما كان الأمر كذلك خولف بين صيغتي النزول، فعبر عن القرآن بصيغة "فعّل" لكثرة تنزيلاته، وعبر عن التوراة والإنجيل بصيغة "أفعل" الخالية من معنى المبالغة والتكثير[30].

والذي يبدو أن استعمال "نزّل" قد يكون للتدرج والتكثير، وقد يكون للاهتمام كما في لفظة "وصّى" من قوله تعالى: {وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ} البقرة: (132). وقوله تعالى: {وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ} لقمان: (14). فهي تستعمل لما أهم لما فيه المبالغة، حيث إنها تأتي في مقام الأمور المعنوية وأمو الدين. بخلاف اللفظة المخففة "أوصى" التي تستعمل للأمور المادية، كما في قوله تعالى: {يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ} النساء: (11). ولم تستعمل "أوصى" في الأمور المعنوية وأمر الدين إلا في قوله تعالى: {وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا} مريم: (31). وذلك لاقتران الصلاة بالزكاة [31].

صيغتي أنْجَى // ونجّى:

وردت الصيغتان في القرآن الكريم في مقام تذكير بني إسرائيل بنعم الله ـ عزّ وجل عليهم قال تعالى: {وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ} البقرة: (49). وجاءت الصيغة الثانية "أنجى" عقب الآية السابقة: {وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ فَأَنْجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ} البقرة: (50)، المعنى الأساس الذي تؤديه كل منهما واحد، وهو تخليص الإنسان مما يهدده من أخطار، ولكن يبقى بعد ذلك محاولة الوقوف على الدلالة التي تميز صيغة: "أنجى" عن "نجّى"، فنلحظ في الآيتين السابقتين عدول من الصيغة المضعفة إلى المخففة، وتفسير ذلك أن الإنجاء في الآية الأولى تتسم بتكثيف المعنى وتأكيده، والمبالغة في إثباته؛ لأن السياق يتحدث عن التنجية من شرور آل فرعون الواقعة على بني إسرائيل من تعذيبهم وقتلهم هم وأبنائهم، واستحياء نسائهم. أما صيغة الإنجاء الثانية فجاءت في سياق تخليصهم من خطر الغرق فقط. فناسب مجيء الصيغة المضعفة في مقام الكثرة والمبالغة، والصيغة المخففة في مقام التخفيف[32]. ومن نماذج هذه الظاهرة:

1– {يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ} البقرة: (20). حكى الفراء عن بعض القراء فيما ذكر ابن مجاهد "يَخَطَّف" بنصب الياء والخاء والتشديد. قال ابن مجاهد: ولم يُرْوَ لنا عن أحد. قال أبو الفتح: "أصله يَخْتَطف، فآثر إدغام التاء في الطاء؛ لأنهما من مخرج واحد، ولأن التاء مهموسة والطاء مجهورة، والمجهور أقوى صوتًا من المهموس، ومتى كان الإدغام يُقوّي الحرف المدغم حسن ذلك؛ وعلته أن الحرف إذا أدغم خفي فضعف، فإذا أدغم في حرف أقوى منه استحال لفظ المدغم إلى لفظ المدغم فيه فقوي لقوته، فكان في ذلك

تدارك وتلاف لما جُني علي الحرف المدغم؛ فأَسكن التاءَ لإدغامها والخاءُ قبلها ساكنة، فنقلت الحركة إليها، وقلبت التاء طاء وأدغمت في الطاء؛ فصارت "يَخَطَّف"[33].

نلاحظ أن "ابن جني" يربط مسألة الإدغام والتضعيف بقوة المعنى وضعفه، وكذلك ظاهرة التبديل الصوتي تتفاعل مع مقاصد الأسلوب وغرضه، واختيار الصوت المجهور .كما في الطاء . الذي يوظف لتأدية المعنى الأكثر قوة، وهو المقصود في السياق.

وهو يؤكد في موضع آخر بتبعية الصوت للمعنى ضعفا وقوة، حيث يقول: "وذلك أن العرب إذا أخبرت عن الشيء – غير مُعْتَمِدَتِهِ ولا مُعْتَزِمَةٍ عليه – أسرعت فيه، ولم تتأنّ على اللفظ. المعبر به عنه. وذلك كقوله:

قُـلْـنَـا لَـهـا قِـفِـي لَـنـا قـالَـتْ قَـافْ لا تحـسبي أنّـا نسيـنا الإيجاف[34]

معناه: وقفْتُ، فاقتصَرَتْ من جملة الكلمة على حرف منها؛ تهاوُنًا بالحالِ، وتثاقُلًا على الإجابة، واعتماد المقال. ويكفي في ذلك قول الله سبحانه: {لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغۡوِ فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتۡ قُلُوبُكُمۡۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ} البقرة (225). قالوا في تفسيره: هو كقولك: لا والله، وبلى والله. فأين سرعة اللفظ بذكر اسم الله تعالى هنا من التثبت فيه، والإشباع له، والمماطلة عليه من قول الهذلي: [35]

فَـوَ اللهِ لا أَنْـسَـى قَـتِـيـلا رُزِئْـتُـهُ بِجَـانِـبِ قُوسَى مَا مَشَيْتُ علَى الأرضِ

أفلا ترى إلى تَطَعُّمِكَ هذه اللفظة في النطق هنا بها، وتَمَطِّيكَ لإشباع معنى القسم عليها؟ وكذلك أيضا قد ترى إلى إطالة الصوت بقوله من بعده:

بَلـَى إنَّـهـا تَـعْـفُو الكُـلُـومُ وإنّما نُـوكَّـلُ بِـالأَدْنَـى وإنْ جَـلَّ مَا يَمْضِي

أفلا تراهُ – لما أكذب نفسه، وتدارك ما كان أفرط في اللفظ – أطال الإقامة على قوله : بلى؛ رجوعا إلى الحق عنده، وانتكاثًا عما كان عقد عليه يمينه؟ فأين قوله هنا: "فوالله"، وقوله: بلى، منهما في قوله : لا والله، وبلى والله ؟

وعليه قوله تعالى: {وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ}، أي: وكَّدتموها، وحققتموها وإذا أوليت هذا أدنى تأمل عرفت منه وبه ما نحن بسبيله وعلى سمته، وعلى هذا قال سيبويه: إنهم يقولون: سِيرَ عليه لَيْلٌ، يريدون: ليلٌ طويلٌ. وهذا إنما يفهم عنهم بتطويل الياء، فيقولون: سِيرَ عليه ليلٌ، فقامت المدة مقام الصفة. فالأصوات تابعة للمعاني، فمتى قويت قويت، ومتى ضعفت ضعفت، ويكفيك من ذلك: قَطَع وقَطَّع، وكَسَر وكسّر. زادوا في الصوت لزيادة المعنى، واقتصدوا فيه لاقتصادهم فيه"[36].

ف"ابن جني" يربط بين قوة الصوت وقوة المعنى، ففي مقولته إشارة واضحة إلى أن المعنى هو العنصر المتحكم في توظيف البنية اللفظية، وليس العكس، كما قد يفهم من المقولة السائدة لدى اللغويين، "زيادة المبنى تدل على زيادة في المعنى" فالمعنى هو الذي يستدعي اللفظ ويقتضيه، فكلما ازداد المعنى وتكثف استدعى تغييرا في اللفظ الأصلي لينسجم مع هذا التغيير ومع المقاصد.

وبمناسبة الحديث عن الصفة وما يقوم مقامها من تطويل الأصوات، فإن هناك عدولا على مستوى الصيغة في تأدية وظيفة الصفة النحوية (النعت)؛ حيث نلاحظ أن النحاة يحددون ماهية الصيغة التي تؤدي هذه الوظيفة، وهي الصيغ المشتقة، وأن هذا هو الأصل. لكن العرب تصف بغيرها من الألفاظ الجامدة، خاصة المصدر. فالعرب تصف بالمصدر أحيانا، فتقول: "رجلٌ عدلٌ"، بدلا من "عادل" الذي هو الأصل في تأدية الصفة (النعت)، وسبب انصرافهم عن ذلك الأصل أمران:

أحدهما: صناعي، والآخر معنوي، أما الصناعي فليزيدك أنْسا بشبه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها، كما أوقعت الصفة موقع المصدر في نحو: "أقائمًا والناس قعود" ونحو ذلك. وأما المعنوي فلأنه إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل، وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه[37].

ومن نماذج إدراكه الواعي، وحسه المرهف لذلك العدول، أو الانصراف ـ كما يسميه ـ توجيهه لقراءة "مجاهد" لقوله تعالى: {يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ} النور(25) "فالحق "هنا وصف لله سبحانه وتعالى، أي: يومئذ يوفيهم الله الحق دينهم، وجاز وصفه تعالى بالحق لما في ذلك من المبالغة، حتى كأنه يجعله هو هو على المبالغة .."[38]، فصيغة المصدر أدت مقصدا أسلوبيا بليغًا، مما جعلها هنا هي الأجدر والأبلغ من الصيغ الأخرى، كاسم الفاعل أو اسم المفعول. وجاء هذا العدول في هذه الظاهرة كثيرا. ويتضح ذلك جليا من خلال تحليله لقراءة الجماعة لقوله تعالى: {أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقاً فَفَتَقْنَاهُمَا} الأنبياء (30). "بفتح التاء، فهو المرتوق، أي كانتا شيئا واحدا مرتوقا، فكأنه مما وضع من المصادر موضع اسم المفعول، كالصيد في معنى المصيد، والخلق في معنى المخلوق.."[39].

2ـ {يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ } البقرة (40). قرأ "الزهري": {وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوَفِّ بِعَهْدِكُمْ} مشددة. قال أبو الفتح: "ينبغي – والله أعلم – أن يكون قرأ بذلك؛ لأن فَعَّلت أبلغ من أفعلت؛ فيكون على "أوفوا بعهدي" أبالغ في توفيتكم؛ كأنه ضمان منه سبحانه أن يعطي الكثير عن القليل، فيكون ذلك كقوله سبحانه: {مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا}، وهو كثير.

ومن ذلك قراءة ابن محيصن: "يَذْبَحُونَ أَبْنَاءَكُمْ". وجه ذلك أن "فعَلت" بالتخفيف قد يكون فيه معنى التكثير؛ وذلك لدلالة الفعل على مصدره، والمصدر اسم الجنس، وحسبك "بالجنس سَعَة وعمومًا.

3ـ قال تعالى: {وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ فَأَنْجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ} البقرة (50) قراءة الزهري: {وَإِذْ فَرَّقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ} مشددة. فمعنى "فرَّقنا" أي: جعلناه فِرَقًا، ومعنى "فرَقنا": شققنا بكم البحر، وفرَّقنا أشد تبعيضًا من فرَقنا المخففة ـ وقوله تعالى: {فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ} الشعراء (63)، يحتمل أن يكون فرقين، ويحتمل أن يكون أفراقًا؛ ألا ترى أنك تقول: قسمت الثوب قسمين، فكان كل قسم واحد منهما عشرين ذراعًا، كما تقول ذلك وهو جماعة أقسام.

ومن ذلك فرَقتُ شعره أي: جعلته فرقين، وفرَّقت شعره أي : جعلته فِرَقًا، وجاز هنا لفظ الجمع؛ لأن كل رجل منهم قد خرق من البحر وفَرَق خَرْقًا وفِرْقًا[40].

4ـ قال تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ} الأنعام (159) قرأ النخعي وأبي صالح مولى ابن هانئ، ويُروى أيضًا عن الأعمش ويحيى: "الَّذِينَ فَرَقُوا دِينَهُمْ" بالتخفيف. أما "فَرَّقُوا" بالتخفيف فتأويله أنهم مازُوه عن غيره من سائر الأديان، هذا ظاهر "فرَقوا" بالتخفيف. وقد يحتمل أن يكون معناه معنى القراءة بالتثقيل؛ أي: فرَّقوه، وعضَّوْه أعضاء، فخالفوا بين بعضه وبعض؛ وذلك أن فَعَل بالتخفيف يكون فيها معنى التثقيل، ووجه هذا أن الفعل عندنا موضوع على اغتراق جنسه، ألا ترى أن معنى "قام زيد": كان منه القيام، و"قعد": كان منه القعود، والقيام –كما نعلم – والقعود جنسان، فالفعل إذن على اغتراق جنسه، يدل على ذلك عمله في جميع أجزاء ذلك الجنس من مفرده ومثناه ومجموعه، ونكرته ومعرفته، وما كان في معناه، وذلك: قمت قومة وقومتين وألفَ قومة، وقمت قيامًا وقيامًا طويلًا، وجلست جلوسًا وجلوسًا قصيرًا، وقمت القيام الذي تعلم. وقال: "لعمري لقد أحْبَبْتُكَ الحبَّ كُله".

وإذا كان كذلك عُلم منه وبه أن جميع الأفعال ماضيها وحاضرها ومتلقاها مجاز لا حقيقة، ألا تراك تقول: قمت قَومَةً، وقمت على ما مضى، دال على الجنس؟ فوضعك القومة الواحدة موضع جنس القيام، وهو فيما مضى وما هو حاضر وفيما هو متلقى مستقبل، من أذهب شيء في كونه مجازًا.

ولذلك كان أبو علي يقول: إن قولنا: "قامَ زيدٌ" في كونه مجازًا بمنزلة قول القائل: خرجت فإذا الأسد، يريد بذلك: أن الأسد هنا لاستغراق الجنس؛ وإنما وجد ببابه أسدًا واحدًا، فأطلقه على جميع جنسه الذي لا يحيط به إلا خالقه جلّ وعزّ[41].

4 ـ ظاهرة التعدية واللزوم:

قسم النحاة الأفعال من حيث قوة تأثيرها التركيبي إلى قسمين، لازمة مكتفية بمرفوعها ولا تحتاج لمفعول به، ومتعدّية متجاوزة الفاعل إلى اللمفعول به ولا يتم معناها إلا به، وقد يُخرج التداول الفعل عن هذا التقسيم، فنجد الفعل اللازم يستعمل موضع المتعدي والعكس كذلك، ويتمّ ذلك بوسائل تناولها النحاة، وحاول البعض منهم كشف ذلك أغراض التحول ومقاصده.

أما ابن جني فله رأي أكثر وضوحًا، وهو ذهابه إلى أن بعض الأفعال قد تحوّل بغير وسائل التعدية المعروفة، وهي التي يسميها "المثال" حيث يقول: "فأما كسِيَ زيد ثوبًا، وكسوته ثوبًا"، فإنه وإن لم ينقل بالهمزة فإنه نقل بالمثال، ألا تراه نقل من فعِل إلى فعَل. وإنما جاز نقله بفعَل لما كان فعَل وأفعل كثيرًا ما يعتقبان على المعنى الواحد نحو: "جدَّ في الأمر وأجدَّ " وصددته عن كذا وأصددته" و" قصر عن الشيء وأقصر ونحو ذلك" [42]. وهذه نماذج على تناوله لهذه الظاهرة في القراءات.

ـ{وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ } البقرة: (74).

قرأ الأعمش: "لما يَهْبُطُ" بضم الباء. وقد ذُهب في هذا الموضع إلى أن هبط هنا متعدٍّ، قالوا ومعناه: لما يهبُطُ غيره في طاعة الله عز وجل؛ أي: إذا رآه الإنسان خشع لطاعة خالقه، إلا أنه حُذف هنا المفعول تخفيفًا،

ولدلالة المكان عليه، ونسب الفعل إلى الحَجَر؛ لأن طاعة رائيه لخالقه إنما كانت مسببة عن النظر إليه؛ أي: منها ما يهبُط الناظر إليه؛ أي: يُخْضِعه ويُخْشِعه، وقد جاء هبطته متعديًا كما ترى، قال الشاعر:

مـــا راعَـنـــي إلا جـنـــاحٌ هـــابـــطًـا عـلـــى الـبـيـوت قَـوطَـهُ العلابِـطَا[43]

فقد أعمله في "القوط"، فعلى هذا تقول : هبط الشيء وهبطته، وهلك الشيء وهلكته...، هنا قد تكون متعدية، فقراءة الجماعة: "لما يَهْبِطُ" بكسر الباء أقوى قياسًا من يهبُط؛ لأن معناه لما يهبِط مبصرَه ويحطه من خشية الله.

ومن ذهب فيه إلى أن يهبط هنا غير متعد فكأنه قال: وإن منها لما لو هبط شيء غير ناطق من خشية الله لهبط هو، لا أن غير الناطق تصح منه الخشية؛ ألا ترى أن قوله: لها حافِرٌ مثل قُعب الوليد تتخذُ الفار فيه مَغَارا؛ أي: لو اتخذت فيه مغارًا لغوره وتقعبه لوسعها وصلح لها، لا أنها هي تتخذ ألبتة. ومثله مسألة الكتاب: "أَخَذَتْنَا بالْجُودِ وفوقَه"؛ أي: لو كان فوق الجود شيء من المطر لكانت قد أخذتْنا به.

وكلام العرب لمن عرفه، ومَن الذي يعرفه؟ ألطف من السحر، وأنقى ساحة من مشوف الفكر، وأشد تساقطًا بعضًا على بعض، وأمس تساندًا نفلًا إلى فرض.

ــ {فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ} آل عمران:(159) قرأ جابر بن يزيد وأبي نهيك وعكرمة وجعفر بن محمد: "فإذا عَزَمْتُ" بضم التاء. قال أبو الفتح: تأويله عندي – والله أعلم – فإذا أَريتُك أمرًا فاعمل به وصِرْ إليه. وشاهده قول الله تعالى: {لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ} النساء (105)، وهذا ليس من رؤية العين؛ لأنه لا مدخل له في الأحكام، ولا من العلم؛ لأن ذلك متعد إلى مفعولين. فإذا نقل بالهمزة وجب أن يتعدى إلى ثلاثة، والذي معنا في هذا الفعل إنما هو مفعولان؛ أحدهما: الكاف، والآخر: الهاء المحذوفة العائدة على "ما"؛ أي: بما أراكه الله. فثبت بذلك أنه من الرأي الذي هو الاعتقاد، كقولك: فلان يرى رأي الخوارج، ويرى رأي أبي حنيفة ورأي مالك، ونحو ذلك؛ فرأيتُ هذه إذن قسم ثالث ليست من رؤية العين ولا من يقين القلب.

وجاز أن يَنْسب سبحانه العزم إليه؛ إذ كان بهدايته وإرشاده، فهو كقوله تعالى: {لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ} آل عمران (128)، وقد جاء فيه ما هو أقوى معنى من هذا؛ وهو قوله تعالى: {وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى} الأنفال (17) فخرج اللفظ فيه نافيًا أوله ما أثبته آخره، والغرض فيه ما قدمناه من أن الرمي لما كان بإقداره ومشيئته صار كأنه هو الفاعل له وهو كثير، منه قول الإنسان لمن ينتسب إليه : إنما أَرى بعينك وأسمع بأذنك والفعل منك؛ وإنما أنا آلة لك، ومن عَرف طريق القوم في اللغة سقطت عنه مئونات التعسف والشُّبَه[44].

ـ { فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ }إبراهيم: (37). قراءة علي بن أبي طالب وأبي جعفر محمد بن علي وجعفر بن محمد – عليهم السلام – ومجاهد: "تَهْوىَ"1 بفتح الواو، وقرأ مسلمة بن عبد الله: "تُهْوَى إليهم". قال أبو الفتح : أما قراءة الجماعة: {تَهْوِي إِلَيْهِم} بكسر الواو فتميل إليهم: أي تحبهم، فهذا في المعنى كقولهم:

فلان يَنْحَط في هواك؛ أي : يُخلد إليه ويقيم عليه؛ وذلك أن الإنسان إذا أحب شيئًا أكثر من ذكره وأقام عليه، فإذا كرهه أسرع عنه وخف إلى سواه، وعلى ذلك قالوا : أَحبَّ البعيرُ: إذا برك في موضعه، قال:

حُـلْتَ عليـه بالقـطيـع ضـربـًا ضَـرْبَ بـعيـر السـوء إذا أحَـبّا

أي: برك. ومنه قولهم: هَوِيت فلانًا، فهذا من لفظ هَوَى الشيء يَهْوِي، إلا أنهم خالفوا بين المثالين لاختلاف ظاهر الأمرين وإن كانا على معنى واحد متلاقيين، فقراءة علي عليه السلام: "تَهْوَى إليهم" بفتح الواو؛ وهو من هَوِيتُ الشيء إذا أحببته، إلا أنه قال: "إليهم"، وأنت لا تقول: هوِيت إلى فلان؛ لكنك تقول: هويت فلانًا؛ لأنه – عليه السلام – حمله على المعنى، ألا ترى أن معنى هوِيت الشيء ملت إليه؟ فقال: "تهوَى إليهم" لأنه لاحظ معنى تميل إليهم. وهذا باب من العربية ذو غور. ومنه قول الله تعالى: {أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ} البقرة (187)، عدَّاه بإلى وأنت لا تقول: رَفَثْتُ إلى المرأة، وإنما تقول: رفثتُ بها أو معها؛ لكنه لما كان معنى الرَّفَث معنى الإفضاء عداه بإلى ملاحظة لمعنى ما هو مثله، فكأنه قال: الإفضاء إلى نسائكم، ومنه قول الله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوبَةَ عَنْ عِبَادِهِ} الشورى (25)، لما كانت التوبة سببًا للعفو لاحظ معناه فقال: عن عباده، حتى كأنه قال: وهو الذي يقبل سبب العفو عن عباده، وقد أفردنا لهذا ونحوه في الخصائص بابًا[45].

4. قال تعالى: {قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ} الشعراء: (72). قراءة قتادة: "هَلْ يُسْمِعُونَكُم". على اعتبار المفعول هنا محذوف، أي: هل يسمعونك إذ تدعون جوابا عن دعائكم؟ يقال: دعاني فأسمعته، أي: أسمعته جواب دعائه. وأما قراءة الجماعة: {هَلْ يَسْمَعُونَكُم} فإن "سمعت" بابها أن تتعدى إلى ما كان صوتا مسموعا، كقولك: سمعت كلامك، وسمعت حديث القوم. فإن وقعت على جوهر تعدت إلى مفعولين، ولا يكون الثاني منهما إلا صوتا، كقولك: سمعت زيدا يقرأ، وسمعت محمدا يتحدث. ولا يجوز سمعت زيدا يقوم؛ لأن القيام ليس من المسموعات.

وتوجه قراءة الجمهور على تقدير حذف المضاف، وتقديره: هل يسمعون دعاءكم؟ ودل عليه قوله: {إِذْ تَدْعُون}، ويقول القائل لصاحبه: هل تسمع حديث أحد؟ فيقول مجيبا له: نعم أسمع زيدا، أي: حديث زيد. ودل قوله: "حديث أحد" عليه، فإن لم تدل عليه دلالة لم يجز الاقتصار على المفعول الواحد. لو قلت سمعت الطائر لم يجز؛ لأنه لا يعلم أسمعت جرس طيرانه أو سمعت صياحه على اختلاف أنواع الصياح؟ فهذا مثال يقتاس عليه، ويردُّ نحوُهُ – إذا أشكل – إليه[46].

الخاتمة:

إن المستويات اللغوية تتضافر وتتضامّ لتولد معاني ومقاصد أسلوبية مختلفة، فالمستوى الصوتي يوظف في دلالة الصيغة الصرفية وإبراز مقاصدها وأغراضها، والمستوى الصرفية بدوره يساند الوظائف والمعاني النحوية، وهكذا بقية المستويات اللغوية المختلفة.

والدلالة الصرفية تعتمد على ما تؤديه الصيغ الصرفية وأبنيتها من معانٍ، والتحليل الصرفي مقدمة للتحليل النحوي، كما أشرنا سابقا. وهما متلازمان؛ كونه يهتم ببنية الكلمة من أجل توظيفها في المقاصد الأسلوبية للتركيب

النحوي، وتظهر القيمة الأسلوبية لتلك الصيغ بمقدار إسهامها في الكشف عن المعاني النحوية، ومقاصدها الأسلوبية. وهذا ما تم تناوله في هذه الدراسة من خلال بعض الظواهر الصرفية، وقد توصلت إلى النتائج الآتية:

1ـ الدلالة الصرفية ـ غالبا ـ ما تكون نتاج تضافر مستويين ـ الصوت والصرف ـ فقد لاحظنا في الدراسة أن الدلالة الصرفية تختلف باختلاف الصيغة، وهذا ما يجعل هذه الظاهرة من أهم مظاهرا الثراء اللغوي.

2ـ تبرز الدلالة الصرفية بشكل جلي في مسألة العدول الصرفي، ويتجلى ذلك في بعض المظاهر التي تناولناها في الدراسة، كظاهرة التذكير والتأنيث، والتعدية واللزوم، والتخفيف والتضعيف.

3ـ لاحظنا تناول كثير من النحاة تلك الظواهر في القرآن الكريم، رابطين بين طرفيها الصرفي والدلالي، كما في ظاهرة التذكير والتأنيث، فقد حاولوا تفسير ورود بعض الألفاظ مذكرة مرة ومؤنثة أخرى، أو توجيه اختلاف بعض القراءات في الآية الواحدة.

4ـ كشفت الدراسة عن مقاصد التوظيف الجمالي التي سار عليها الخطاب القرآني . في توظيفه لسياقات التعريف والتنكير داخل البنى التركيبية للخطاب القرآني . فقد لاحظنا مجيء لفظ في موضع معرفا، وفي موضع آخر منكرا، ولم يكن ذلك مصادفة، إنما هو مقصود في كل موضع، وجيء به على تلك الحالة لينسجم مع السياق الذي ورد فيه.

المصادر والمراجع:

ـ جاب الله، أسامة، التلوين في التعريف والتنكير في القراءات القرآنية، ، بحث منشور في الشبكة العنكبوتية، موقع شبكة الفصيح: http://www.alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=36715

ـ الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم (د.ت)، الأغاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، ط 3، بيروت/ لبنان.

ـ الأنباري، أبو بكر، محمد بن القاسم الأنباري (1981)، المذكر والمؤنث، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث، مصر.

ـ ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري (1405هـ – 1985م)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الطبعة: الثالثة، الزرقاء/ الأردن.

ـ التبريزي، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي (د.ت)، شرح ديوان الحماسة، دار القلم ، بيروت/ لبنان.

ـ الزركشي، بَدْر الدِّينِ مُحَمَّد بْن عَبْدِ اللَّهِ بْن بهادر الزركشي (1376هـ – 1957م)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة: الأولى،.

ـ الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (1407هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة، بيروت/ لبنان.

ـ الزملكاني، عبد الواحد بن عبدالكريم (1989م)، المجيد في إعجاز القرآن المجيد، تحقيق شعبان صلاح، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة/ مصر.

ـ ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (د.ت)، الخصائص، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، مصر.

ـ ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (1373هـ – 1954م)، المنصف، شرح كتاب التصريف، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، سوريا.

ـ ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (1420هـ– 1999م)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، الناشر: وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر.

ـ ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (1985م)، المذكر والمؤنث، تحقيق طارق نجم، ونشرته دار اليان العربي، الطبعة الأولى، جدة/ المملكة العربية السعوديّة.

ـ طبل، حسن (1998م)، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، دار الفكر العربي، القاهرة/ مصر.

ـ الخالدي، صلاح عبد الفتاح (2000م)، إعجاز القرآن البياني ودلائل مصدره الرباني، دار عمار، الطبعة الأولى، عمان/ الأردن.

ـ السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد (1997م)، المذكر والمؤنث، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار الفكر، دمشق.

ـ السامرائي، فاضل صالح (2006م)، بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، شركة العاتك لصناعة الكتاب، الطبعة الثانية، القاهرة/ مصر.

ـ السامرائي، فاضل صالح (1969م)، ابن جني النحوي، دار النذير للطباعة والنشر، بغداد/ العراق.

ـ السهيلي، أبو القاسم (1992م)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، لبنان.

ـ الغرناطي، الإمام أحمد بن إبراهيم (1983م)، ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، تحقيق سعيد فلاح، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت/ لبنان.

ـ الأوسي، قيس إسماعيل (1988م)، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد،.

ـ المبارك، مازن (2008م)، من مسالك اللغة التذكير والتأنيث، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (83) الجزء 2.

ـ ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن على (1414 هـ)، لسان العرب ، دار صادر، الطبعة: الثالثة، بيروت/ لبنان.

ـ الجيش، ناظر محب الدين محمد بن يوسف (د. ت)، شرح التسهيل المسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق محمد العزاوي، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان.

الهوامش والإحالات:

[1] الخصائص جـ 2 ص 153.

[2] ينظر السابق.

[3] السابق جـ 2 ص 153.

[4] المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى 1373هـ - أغسطس سنة 1954م، صـ 4.

[5] ينظر من مسالك اللغة التذكير والتأنيث، مازن المبارك، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (83) الجزء (2).

[6] أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، المذكر والمؤنث ، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار الفكر ، دمشق، 1997م. ص 33.

[7] السابق ص 34.

[8] منها: المذكر والمؤنث للسجستاني، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري، المذكر والمؤنث لابن جني، وغيرها.

[9] أبو بكر، محمد بن القاسم الأنباري، المذكر والمؤنث، لمحقق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث، مصر،1981 م. جـ 2 ص 216.

[10] نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السهيلي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، الأولى 1992م، ص 132.

[11] السابق.

[12] ابن جني : المذكر والمؤنث، تحقيق طارق نجم، دار اليان العربي بجدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1985م.

[13] المحتسب ج1 ص 225 .

[14] السابق جـ 1 ص 225.

[15] السابق جـ 2 ص 111.

[16] المحتسب 112.

[17] السابق ص 165.

[18] السابق 186.

[19] المحتسب جـ 2 265. والبيت في ديوان ذي الرمة، قدم له وشرحه أحمد حسن سبج، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، 1995م ص 158،

[20] إعجاز القرآن البياني ودلائل مصدره الرباني، صلاح عبد الفتاح الخالدي، دار عمار، عمان، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2000م. ص. 230.

[21] الكشاف جـ 4 صـ 149.

[22] الزملكاني عبد الواحد بن عبدالكريم، المجيد في إعجاز القرآن المجيد، تحقيق شعبان صلاح، دار الثقافة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1989م، ص 82.

[23] ينظر " أسامة جاب الله: التلوين في التعريف والتنكير في القراءات القرآنية، ، بحث منشور في الشبكة العنكبوتية، موقع شبكة الفصبح.

[24] البيت للأخطل ، ديوانه 32، والمحتسب جـ 1 صـ 41، ونقائض جرير والأخطل62.

[25] المحتسب جـ 1 ص 42. وورد في معاهد التنصيص 3/ 16، وفيه الشطر الأول هكذا:

أفادت بنو مروان قيسًا دماءنا، ولم ينسبه. وورد في حماسة ابن الشجرى: 4، في أبيات لأبي الخطار الكلبي هكذا:

أفادت بنو مروان قيسًا دماءنا... وفي الله إن لم ينصفوا حكم عدل ، انظر: الخصائص: 2/ 475.

[26] السابق.

[27] السابق.

[28] المحتسب جـ 1 ص 278. وينظر البيت : ديوان حسان بن ثابت، موقع أدب، www.adab.com، وابن منظور: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين (المتوفى: 711هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ. جـ1 صـ 93، فصل السين المهملة.

[29] الغرناطي: الإمام أحمد بن إبراهيم، ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، تحقيق سعيد فلاح، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، الطبعة الأولى 1983م. جـ 1 ص 287.

[30] ينظر : حسن طبل، أسلوب الإلتفات ، ، دار الفكر العربي،1998م، ص 58.

[31] ينظر :السامرائي: فاضل صالح بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة ، الطبعة الثانية 2006م، صـ 59.

[32] ينظر ملاك التأويل جـ 1ص 54 ، وأسلوب الالتفات ص 68.

[33] المحتسب جـ 1 صـ 59.

[34] ينسب للوليد بن عقبة بن أبي معيط، المحتسب جـ 2 صـ 203، والخصائص جـ 1 ص 31، والأغاني جـ 5 ص 144.

[35] ينسب لأبي خراش الهذلي ، المحتسب جـ 2 ص 208، و التبريزي : شرح ديوان حماسة أبي تمام، جـ 1 ص 327.

[36] المحتسب جـ 2 صـ 209. 210.

[37] الخصائص جـ 3 ص 359.

[38] المحتسب جـ 2 ص 107.

[39] السابق جـ 2 ص 63.

[40] السابق جـ 1 ص 81. 82.

[41] السابق جـ 1 ص 239.

[42] الخصائص جـ 2 ص 214.

[43] أي ما راعني إلا جناح راعني هابطًا، وجناح هنا اسم رجل. ينظر:الخصائص، ج2، ص213، وناظر الجيش: محب الدين محمد بن يوسف (778هـ) شرح التسهيل المسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق محمد العزاوي، دار الكتب العلمية، بيروت. جـ 3 ص 308.

[44] المحتسب جـ 2 ص 176.

[45] السابق جـ 1 ص 364.

[46] المحتسب جـ 2 صـ 129.